مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية
اسم الكاتب: أ.م.د. سداد مولود سبع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1083
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 20:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عدم الاستقرار السياسي في ليبيا:
دراسة في العوامل الداخلية والخارجية

Political instability in Libya:
a study of internal and external factors

الكلمة المفتاحية: عدم الاستقرار السياسي، ليبيا، التدخل الإقليمي والدولي.

Keywords: political instability, Libya, regional and international intervention.

أ.م.د. سداد مولود سبع

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

Assistant Professor. Dr. Sudad Mawlood Sabe
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University
E-mail: Sudad_star@yahoo.com

ملخص البحث

تقدم التجربة الليبية نموذج الدولة الفاشلة بعد ما سمي "بثورات الربيع العربي" فالغياب الكامل للمؤسسات الدولة في ظل نظام القذافي، ولانتقالها السريعة إلى التعددية لكن بشكلها غير الصحي، بمعنى كانت التعددية انعكاساً للتعدد القبلي والمناطقي والديني والايديولوجي، وبسبب التقاطع الحاد بين تلك القوى أوجد حالة من الصراع الداخلي الذي تحول في أحيان كثيرة إلى اقتتال داخلي بين الأطراف المتنازعة، والذي تضافر مع تدخل إقليمي ودولي جعل من القضية الليبية مشكلة أكثر تعقيداً.

المقدمـــــة

مع اسقاط نظام القذافي في العام٢٠١١، على أثر اندلاع حركة الاحتجاجات في ١٧/شباط/٢٠١١، تغيير الواقع السياسي والاجتماعي في ليبيا، وبرزت قوى وتيارات سياسية واجتماعية جديدة، أثرت في الميزان الاجتماعي والسياسي؛ واصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي السمة المميزة في المشهد الليبي الأمر الذي جعلها ضمن إطار الدول الفاشلة، بسبب عجز الحكومات المتعاقبة عن القيام بمهامها في ظل انتشار المليشيات المسلحة، والصراع السياسي الحاد بين القوى السياسية، وتحديداً بين التيار المدني والإسلامي. ونتيجة لكون المجتمع الليبي مجتمع قبلي جهوية تسيطر عليه المؤسسات التقليدية، فقط دخلت القبائل كمتغير فاعل على خط الصراع السياسي؛ الأمر الذي بات يهدد الكيان السياسي الليبي بالتفكك، لاسيما مع إعلان بعض القبائل عن رغبتها بإقامة إقليم، ومعنى الإقليم في بلدان عالم الجنوب يكون تمهيداً للاستقلال عن البلد.

ومن ثم فأن المشهد الليبي انتقل من حالة الاستقرار (الذي اتسم بالجمود) أبان حكم القذافي، إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والفوضى الشاملة، والذي يطرح اشكالية عميقة تكمن في حدة الصراع الداخلي وتعدد مراكزه، يتزامن مع تدخل دولي وإقليمي لكلاً منهما

اجندة خاصة في ليبيا، ولها قوى في الداخل الليبي تدين بالولاء لقوى خارجية متباينة في أحيان كثيرة حول مستقبل ليبيا، وهذه الإشكالية التي تعيق الاستقرار السياسي في ليبيا على المدى المنظور.

في ضوء تلك الاشكالية فأن فرضية البحث تنطلق من "استمرار التدخل الخارجي وتحالفه مع القوى السياسية الليبية المتباينة سيفضي لاستمرار عدم الاستقرار، والعكس صحيح. واستمرار صراع المصالح والنفوذ بين القوى السياسية الليبية وعجزها عن التوافق سيفضي لاستمرار ضعف الحكومات المتتالية وايضا لاستمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا". وفي مسعى لإثبات تلك الفرضية فقد تم تقسيم البحث إلى مدخل تمهيدي يتناول مرحلة الاحتجاجات، والمطلب الأول بحث في أسباب عدم الاستقرار السياسي، والمطلب الثاني بحث في تأثير العامل الداخلي والخارجي على استمرار عدم الاستقرار السياسي، وخاتمة للبحث.

مدخل تمهيدي: مرحلة الاحتجاجات

كانت الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت ليبيا جزء من موجة أطلق عليها "الربيع العربي" التي اجتاحت أكثر من بلد عربي، طالب فيها الليبيون بالتغير والإصلاح في البدء، على الرغم من الصرامة والتفرد الذي امتاز بهما النظام الحاكم في ليبيا في حينه، والتي قادت مسيرة الأحداث اللاحقة لتوضح لنا انعكاس هذا التفرد والصرامة على الآلية التي تعامل معها القذافي ضد المتظاهرين والاوصاف التي نعتهم بها، وبعض الأسباب التي يعزى إليها غياب الاستقرار السياسي في ليبيا؛ والذي ينذر بغياب الاستقرار المجتمعي كذلك إذا استمر على ذات الوتيرة الحالية.

كانت مسيرة الاحتجاجات مشابهة مع مثيلاتها في البلدان العربية المجاورة، انطلقت مع خروج محتجين غير منتظمين في شوارع بنغازي في يوم ١٦شباط/فبراير، وتلاها في يوم ١٧شباط/ فبراير خروج حركات احتجاجية أكثر تنظيماً وإعداداً، والتي قوبلت باستخدام العنف ضد المحتجين من قبل الاجهزة الأمنية ليسجل عدد من الضحايا، الأمر الذي حفز عدداً أكبر من

المواطنين على الاستجابة لنداء الاحتجاجات المخطط لها في اليوم التالي. وبدأت التظاهرات سلمية وموجهة نحو المطالبة بحقوق الإنسان والحرية السياسية والإصلاحات السياسية والدستورية، ومكافحة الفساد. إلا أن رد فعل النظام ارتكزت على تجاهل هذه المطالب المشروعة، ووصف المحتجين بأسوأ الصفات، مثل: (جرذان، أو عملاء، أو انفصاليين) عبر استخدام القذافي الآلة الإعلامية واتهام المتظاهرين باتهامات سيئة، ومحاولة الصاقهم بالقاعدة لتبرير استخدام القوة ضدهم. وهو ما أرسل إدراك سريع لدى المتظاهرين مفاده رفض النظام لأي حوار وعدم استعداده لاتخاذ أي خطوات حقيقة في اتجاه الإصلاح أو التغيير. ولهذا رفع المحتجين من سقف مطالبهم والدعوة إلى الإطاحة بنظام القذافي، حيث احرق المحتجين مراكز الشرطة ومباني اللجان الأمنية والثورية. وقد أدى حرق هذه المباني، التي كانت تشكل رمز لقوة النظام، دلالة كبيرة استفزت القذافي وجعلته أكثر إصراراً على رفض التنازل لمطالب الجماهير، وقطع أي وسيلة للتواصل مع المحتجين، غير مدرك للتغيرات التي بدأت تجتاح المنطقة العربية لتغير من مستقبلها[١].

وأمام هذا الانقطاع وعدم التواصل والإصرار بعدم الاذعان لمطالب المحتجين في الإصلاح واحترام الحريات وصيانة حقوق الانسان، رفع المتظاهرين من سقف مطالبهم ببيان تم الإعلان عنه عن طريق شبكة الانترنيت، أنشاؤها ليبيو المهجر ذكر فيه:(حتى وإن تم تفريقنا، فعلينا أن نعيد الكرة كل يوم، علينا أن نصر على البقاء في الشارع، علينا أن نحافظ على بلادنا، فلا نخرب ولا ندمر، علينا أن نحافظ على شعلة الثورة مستمرة حتى النصر، ولنا في ثورة تونس ومصر خير مثال). أن علينا أن نجعل الأيام التي تلي ١٧ كلها ١٧. الاستمرار مهم جداً، حيث إننا لن نحقق النصر من أول يوم ربما في أسبوع أو اثنين أو أكثر) وحد البيان مطالبه في الاتي[٢]:

١. إسقاط النظام.

٢. الحرية والكرامة.

٣. إنشاء دولة الدستور.

٤. محاسبة المجرمون الذين سفكوا دماء شعبنا.

شكل هذا البيان نقلة نحو استمرار الاحتجاج واتساع نطاقها، التي انطلقت من شرق البلاد، لتتسع إلى أجزاء واسعة من ليبيا. وأمام اتساعها عجزت الأجهزة الأمنية في قمعها على الرغم من استخدام قوة الآلة العسكرية، وعلى ذات الخطى كانت الآلة الإعلامية تعمل على إعطاء تلك الحركة صبغة انفصالية؛ مستغلاً بذلك حالة الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، ومحاولة حشد الغرب الليبي ضد الشرق. وقد استطاع النظام الإفادة –ولو لمدة معينة– من هذه الانقسام بعد تأخر انضمام المدينة الجبلية الغربية ((الزنتان)) والمدن الساحلية مثل مصراته والزاوية إلى الاحتجاجات، ما أكد الأساس المنطقي لادعاءات النظام[٣].

قاد رفض اعتراف نظام القذافي بحقيقة الثورة ضده، وتحديدها ضمن نطاق جغرافي معادي له؛ أدى إلى تحول الحركات الاحتجاجية السلمية إلى حركات مسلحة بسبب استخدام القذافي القوة العسكرية وبشكل مفرط ضدهم. ودخلت ليبيا منعطف آخر، مع عسكرت الحركات الاحتجاجية، وتحول اغلب المحتجين، إلى مقاتلين دخلوا بحرب كر وفر مع كتائب القذافي داخل المدن والمناطق الآهلة بالسكان، دخل الطرفان بحرب استنزاف، أطلق عليها بعض المحللين بأنها حرب قبلية ومناطقية، وذلك انطلاقاً من انقسام القبائل بين مؤيد للثوار وبين مؤيد لنظام القذافي. وجاء هذا بالتزامن مع سياسة القذافي التي شجع عليها خلال العقود الأربعة التي مضت، ركز خلالها على الانقسامات القبلية والعشائرية من أجل أضعاف الشعور الوطني بما يسهل له السيطرة المطلقة على أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٤]. وأستطاع القذافي في آذار ٢٠١١ من استعادة المبادرة الهجومية ضد الثوار مستفيداً من تفوق كتائبه على المستويين التنظيمي والتسليحي ضد قوات الثوار القليلة التسليح والتنظيم والمشتتة بسبب انتفاء وجود سلطة مركزية قادرة على إدارة العمليات. وكانت بنغازي مهددة بالسقوط، وخطر تعرضها لإبادة بشرية؛ دفعت تلك المخاطر المجلس المؤقت في بنغازي إلى طلب فرض حظر جوي فوق ليبيا من مجلس الأمن، واستجاب مجلس الأمن لهذا الطلب باتخاذه القرار ١٩٧٣ بتاريخ ١٧/آذار/٢٠١١. فتح هذا القرار لتدخل دولي، تحت مظلة حلف الناتو عسكرياً،

بمشاركة قواتها الجوية وبعض قواتها الخاصة لمساعدة الكتائب المسلحة، والبدء بعملية تدمير منظم لكتائب القذافي[٥].

أدى التدخل الدولي إلى انعطافه مفصلية في الحركة الاحتجاجية الليبية تمثل في وضع الثوار إمام خياران: الأول يتمثل في قبول الهزيمة بانتصار قوات القذافي، وهذا الخيار لو تم القبول فيه كان سيترك أثاراً جسيمة ومدمرة على الشعب الليبي، لاسيما في المناطق الثائرة، والتأثيرات النفسية والمعنوية التي كانت ستتركها عملية القبول بالهزيمة على التيار الثوري، ليس في ليبيا فحسب، بل في اغلب البلدان العربية. والخيار الثاني القبول بأي حل –مهما كان الثمن– للخروج من الأزمة والانتصار على قوات القذافي وتحمل كافة الخيارات المترتبة عن التغيير، بكل ما يحمله هذا التغيير من تداعيات على بنية المجتمع الليبي ومستقبل الدولة[٦]، وهذا ما حدث بالفعل.

ساعدت الظروف الداخلية والدفع الخارجي (الخفي) إلى اللجوء للخيار الثاني لاسيما في ظل استمرار محاولات القذافي إحكام قبضته على الأمن وزمام المبادرة، حتى وأن كان الثمن مجازر متكررة، والتمادي في استخدام المرتزقة والاستعانة بهم لقتل الليبيين؛ وهو ما أدى إلى اتساع دائرة الاحتجاج ضده. وانقسام في الرؤى بين الليبيين، فبعض القبائل عارضت الاستعانة بالأجنبي لمواجهة أبناء جلدتهم، حتى في ظل الاستخدام المفرط للقوة العسكرية من قبل القذافي. في حين دفعت تلك السياسة إلى انشقاق العديد من المسئولين الليبيين في الداخل والخارج وإدانة سياسة النظام، والاندفاع نحو دعم المتظاهرين. وكان في مقدمة المنشقين وزير العدل مصطفى عبد الجليل وكذلك وزير الخارجية الأسبق عبد الرحمن شلقم واحمد قذاف الدم قريب القذافي وممثله الشخصي في مصر، واللواء عبد الفتاح يونس وزير الأمن، وموسى كوسه وزير الخارجية وعبد السلام التريكي ممثل ليبيا في مقر الأمم المتحدة في جنيف، وعبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي، وغيرهم[٧]؛ وهذه الانشقاقات تعطي مؤشر على التدخل الخارجي المبكر في الأزمة الليبية.

وفرت تلك الانشقاقات من قبل السياسيين والدبلوماسيين الإفادة من خبراتهم إذا كانوا مؤهلين إلى حدٍ ما للتعامل مع الأزمة في تلك المرحلة، واستطاعوا بذلك التفاهم والاتفاق مع القوى الدولية للحصول على دعم الخارجي لإسقاط نظام القذافي. لاسيما وأنهم أدركوا استحالة إسقاط نظام القذافي دون الحصول على الدعم الخارجي. وعلى الجانب الأخر بدأ المحتجين وقيادتهم بإنشاء مؤسسات من شأنها التعبير عن مصالح المحتجين، وبلغت ذروة التنسيق الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي (*NTC*) في /٥آذار/٢٠١١ في الوقت الذي كانت تتشكل فيه المجالس المحلية في المناطق التي تم تحريرها. أسندت للمجالس المحلية مهام تصعيد الثورة وحماية منجزاتها ولإدارة الشؤون المحلية وتمثيل هذه المناطق في المجلس الوطني. وتشكيل المجلس الانتقالي أعطى طابعاً مؤسسياً على عملية التغيير في ليبيا في المرحلة الانتقالية، إذ تشكلت الحكومة الانتقالية قبل سقوط النظام[٨]. وهذا يشير إلى نقطة محورية وهي الاتفاق/ أو التنسيق بين القوى الدولية والحكومة الانتقالية لإسقاط نظام القذافي، بسبب عدم إدراك القذافي لحقيقة المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، الأمر الذي دفع بالمجلس الانتقالي إلى اصدار إعلانه الدستوري في ٣أب ٢٠١١، وهو شكل سابقه في الحركات الاحتجاجية التي شهدتها المنطقة العربية، فقد أضفى المجلس الانتقالي سياسية الأمر الواقع. احتوى الإعلان الدستوري المؤقت على ٣٧ مادة توزعت على خمسة ابواب تناول الباب الأول التعريف والقيم التي تستند إليها، كما حدد المبادئ العامة للعملية السياسية، وتناول الباب الثاني الحقوق والحريات العامة، في حين تناول الباب الثالث نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية، بينما تناول الباب الرابع الضمانات القضائية، واحتوى الباب الخامس على أحكام انتقالية. ويبدو أن المجلس الانتقالي استند إلى شرعية الثورة، وعد أن ما يقوم به ينطلق من استجابة لرغبات الشعب الليبي وتطلعاته في تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التعددية السياسية ودولة المؤسسات، والتطلع إلى مجتمع ينعم بالاستقرار والعدالة، ويحقق الرفاهية والرعاية الصحية[٩].

المطلب الأول

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا

مثلت الحالة الليبية نموذجاً مختلفاً عن النماذج الأخرى التي اجتاحتها موجة الحركات الاحتجاجية، فكل دولة شهدت التغيير السياسي قدمت حالة من التغيير وفقاً لخصوصية وبيئة كل بلد، وطبيعة التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية). ومن ثم كانت الحالة الليبية انعكاساً للظروف السياسية والمجتمعية، وطبيعة المطامع الخارجية في ليبيا، وإنطلاقاً من هذه التصور يتضح لنا أن غياب الاستقرار السياسي في ليبيا يقف خلفه العديد من العوامل المعقدة والمتشابكة معاً بين تعقيدات الداخل، وصراع المصالح الخارجية.

فالشعب الليبي خرج من ثورته ضد القذافي من أجل استعادة حريته وكرامته المسلوبة، ومن أجل إعادة بناء الدولة الليبية وفق الأسس الصحيحة، لكن ونتيجة لعوامل عدة من أهمها الهيكلية المرتبطة بطبيعة نظام القذافي الذي أفقر البلاد من الطابع المؤسسي والنظامي، وجعلها مرتبطة بشخصه. كان لابد أن يترك كل ذلك تداعياته الواضحة عند محاولة تأسيس لنظام سياسي ليبي أو إعادة بناء ليبيا وفقا لمقومات الدولة الحديثة، بالشكل الذي يجعل عملية البناء أملا بعيد المنال / أو صعب تحقيقه في الظرف الراهن في ظل خلافات وصراعات قائمة بين أطراف العمل السياسي الليبي والتي تصدرها المشهد الليبي القبلي، والصراع بين الإسلاميين والعسكر، واستخدام لغة السلاح في أحيان كثيرة بدل لغة الحوار في العملية السياسية[١٠]، ما أوجد محاولة "تواؤمه اضطرارية" بين قوة السلاح المنتشرة على مساحة جغرافية واسعة وبين الفواعل المليشياويه، والسياسية والقبلية والدينية، في واقع جديد يسير لبناء دولة مؤسسات[١١]. أدت هذه التوأمة إلى بروز مشهد عدم الاستقرار السياسي.

ويمكن تلمس ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد انتهاء المعارك في مدينة سرت وبني وليد حيث توجد قبائل القذاذفة ورفلة المرتبطة بالنظام المنهار. وإلقاء القبض على القذافي ومقتله في ٢٠تشرين الثاني٢٠١١، الذي طوى مرحلة مريرة وقاسية في نفوس الشعب الليبي،

وآثار تلك المرحلة كان لها لابد أن تترك إسقاطاتها على سيكولوجية المواطن الليبي وسلوكيته، فالليبيون يحتاجون إلى مدة طويلة لمعالجة سلبيات تلك المرحلة. لقد دمر القذافي فكرة الدولة والمؤسسات، وحارب المجتمع وتنظيماته السياسية والمدنية. فلم يكن الأسوأ في مرحلة القذافي القتل والقمع، أو تبديد الثروة الوطنية بقدر ما كانت خلخلة نظام القيم في المجتمع الليبي، وإرباك مكونات الثقافة السياسية والاجتماعية(١٢). لذا فأن ليبيا تعد من الحالات التي مهيأ لظهور الإشكاليات السياسية والمجتمعية بحكم الغياب الطويل للديمقراطية عن المشهد الليبي، إبان الاستبداد المطلق التي مرت بها ليبيا من عام ١٩٦٩ حتى عام ٢٠١١؛ حيث صار الولاء مبنياً على أساس الشخصنة مدفوعاً بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، والولاء للقبيلة على حساب الولاء للوطن، والولاء للأشخاص لا للأفكار(١٣). ومن ثم فأن بناء عملية سياسية تستند على أسس صحيحة يحتاج إلى مؤسسات سياسية، وهذا ما لا تملكه ليبيا، فعملية اتخاذ القرار السياسي لم يكن عبر مؤسسات وقنوات خاصة تخضع لتأثيرات جماعات الضغط ومتطلبات البيئة الداخلية. لذا فأن عملية زج ليبيا في تجربة جديدة لابد أن يمر بعقبات، ونذر هذا الاحتمال بدت سريعاً على الساحة الليبية. فولوج أول حكومة ليبية في صراع على السلطة ومغانمها، لاسيما في ظل الاختلاف الفكري والمناطقي والقبلي بين القوى السياسية الذي بدا واضحاً في المشهد السياسي الليبي، وخصوصاً بين التيار الإسلامي والتيار العلماني، حيث اتضحت معالمه في مقتل اللواء عبد الفتاح يونس قائد قوات المجلس الانتقالي على يد إسلاميين في نهاية تموز/٢٠١١، وتلاها استقالة حكومة محمود جبريل الأولى على أثر انشقاقات وصراعات داخلية بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي الذي اتهم كثير من الليبراليين؛ من أنهم مأجورون للخارج ويسعون إلى ربط ليبيا بأجندة غربية. على الرغم من محاولة رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل حسم أمر الخلاف بين التيارين والتأكيد على أن التغيير في ليبيا لكل الليبيين، وأن ليبيا لن تكون شرقية ولا غربية وإنما عربية مسلمة تنتهج الإسلام الوسطي(١٤).

بيد أن الصراع على السلطة والتنافس بين القوى السياسية كان اقوى من تغليب المصلحة العليا لليبيا، بدت شواهدها العملية في العديد من الأحداث الدموية بين القوى السياسية. فقد اندلعت الاشتباكات الدموية التي انفجرت في مدينة طرابلس في مطلع شهر كانون الثاني ٢٠١٢، بين عناصر تابعة للمجلس العسكري في طرابلس بقيادة عبد الحكيم بلحاج، والتي أدت إلى وقوع عدد من الضحايا. وهذا ما يعيد حالة فوضى السلاح والميليشيات التي لم تستطيع الحكومة الليبية المؤقتة حلها والتي أصبحت السمة البارزة للعاصمة طرابلس وبعض المدن، وانقسمت الجماعات المسلحة إلى أربع مجاميع رئيسة: الأولى كتائب الزنتان التي تسيطر على مطار طرابلس وبعض إحيائها، وكتائب المجلس العسكري التي يتزعمها عبد الحكيم بلحاج، وكتائب مصراته وأخيرا قوات الجيش الوطني(١٥).

فضلاً عن ذلك، هناك تشكيلات مسلحة أخرى لها توجهات تختلف عن تلك الجماعات المسلحة، بخاصة عند مناطق الحدود مع دولة مالي والنيجر والجزائر لارتباطها بانتماءات أثنية، مثل التبو، والطوارق. الذين عبروا عن تطلعاتهم لكيانات مستقلة، أو ترتيبات تقرير المصير. وتملك هذه التشكيلات المسلحة أسلحة متطورة، ولها أيضاً امتدادات وتأثيرات في الدول المجاورة، وتتقاطع هذه الجماعات مع وجود تنظيم القاعدة في الصحراء. أما في الجبل الغربي والمناطق الحدودية مع تونس، وبخاصة في نقاط التماس بين مدن زوارة، البربرية، وغيرها من المدن العربية المجاورة، مثل الجميل وراقدالين، التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة في ظل ضعف النظام الليبي عن بسط سيطرته على كافة الأرض الليبية. فضلاً عن انتشار العصابات المسلحة في المناطق الحدودية، حيث تمارس تهريب الخمور والمخدرات والوقود وغيرها. إلا أن درجة تهديدها لا تقارن بما تمثله الجماعات المسلحة ذات الطابع المناطقي أو الاثني. لكن يمكن أن توظف في حال اشتداد حدت الانقسام داخل المجتمع الليبي على أسس قبلية أو أثنية(١٦). لاسيما في ظل عودة الموالين لنظام القذافي في ممارسة العمل المسلح ضد النظام الجديد، واستخدامهم أكثر من وسيلة لزعزعة الاستقرار والأمن في ليبيا.

وأصبح المشهد السياسي في ليبيا يوصف بصراع بين المليشيات، حيث أن العديد من زعماء الكتائب المسلحة يمارسون أدواراً تتصل بالسلاح والمال والسياسة. ويتنافس قادة الميليشيات في السيطرة على مصادر الثروة المالية ومقدرات الدولة، وفي الانتماء إلى قوى سياسية أو دعمها، علاوة على تشكيليهم أحزاب وحركات سياسية. فقادة الكتائب دخلوا العمل السياسي والحزبي داعمين أو مدعومين بقوة المسلحين الموالين لهم، أو لتيارهم السياسي أو المناطق. وازدادت قوة الجماعات المسلحة، وازداد معها تجاوزاتها بما في ذلك اختطاف واعتقال أعضاء في المجلس الانتقالي، والاعتداء على رئيس الحكومة وكبار موظفيه ومهاجمة مقر المجلس الانتقالي في أثناء وجود رئيسه فيه، ومنع رئيس الحكومة من صعود طائرته، إلى محاصرة واقتحام المؤتمر الوطني في أثناء انعقاده(١٧). لذا فأن التحدي الأهم أمام أي الحكومة الليبية يتمثل في بسط الأمن لتتمكن من بعدها تحقيق الاستقرار السياسي، وهذا لن يتم دون إقامة سلطة مركزية قوية، وهذا يتطلب فك وإعادة دمج؛ بمعنى فك بعض المليشيات وإدماج الأخر منها ضمن مؤسسة الجيش، والقصد من الدمج احتواء أكبر عدد من الشباب الليبي تحت مظلة النظام الليبي(١٨). وهذا يتطلب إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية.

لكن سرعة المطالب بالتغيير وسرعة وتيرة الأحداث، وقلة خبرة السياسيين وافتقادهم لأرضية يستندون عليها؛ لغياب مؤسسات سياسية أبان حكم القذافي، جاء إصدار الإعلان الدستوري في ٢٠١١/٨/٣، بوقت تزدحم به الأحداث وتفتقد لرؤية واضحة وتتسع به المصالح الشخصية والتي بدت مع المطالبة بالفدرالية عشيت الإعلان الدستوري. في ظل انشغال القادة السياسيين بالسياسة الحزبية والإقليمية والقبلية، ولعل هذا ما يبرر حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منه ليبيا(١٩). إلا أن الإعلان الدستوري ضرورة في ظل حاجة الليبيين لمظاهر الديمقراطية، الذي حدد مرحلتين لتطوير قانون انتخابي متكامل، بدأت المرحلة الأولى مع إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام في ٢٠١٢/٢/٧، والمرحلة الثانية بدأت مع إصدار المؤتمر الوطني لقانون الانتخاب العام في ٢٠١٢/١٠/٧، شهدت تلك الانتخابات مشاركة سياسية عالية من قبل الليبيين، وعدها بعض المحللين الليبيين بمثابة عرس وطني، على الرغم من

غياب الثقافة الانتخابية وروح الحوار الديمقراطي، وهذا يعزى إلى غياب المشاركة السياسية عن الحياة السياسية في ليبيا[٢٠]. واستطاع علي زيدان من تشكيل الحكومة في تشرين الثاني/٢٠١٢، كان يعتقد أنها ستفوز بدعم وثقة المؤتمر الوطني العام، وستشهد ليبيا استقراراً سياسي، لكن النظام السياسي ظل متزعزعاً. فالقطيعة بين الحكومة والشعب كانت كبيرة، واجهزة الدولة ظلت تعمل بشكل رديء، فهي بالكاد قادرة على صنع القرارات الإدارية وتنفيذها. في ظل عدم الاتفاق واضح على تقاسم المسؤولية السياسية بين الحكومة والمؤتمر الوطني العام، فقد بدا المؤتمر الوطني في بعض الأحيان يتجاوز سلطاته المقررة له، فعلى سبيل المثال التفويض بعمل عسكر ضد بلدة بني وليد في أيلول/٢٠١٢[٢١].

واستطاع المؤتمر الوطني العام من تشكيل لجنة صياغة الدستور بعد صعوبات واجهته لم يتمكن من تقرير آلية التشكيل إلا في شباط/٢٠١٣، عبر التوجه إلى انتخابات مباشرة لثلثي المقاعد، وتعيين الثلث الاخر من قبل المناطق الليبية الثلاث، بعد تصويت المجلس الوطني الانتقالي الموقت في عام ٢٠١٢، إلا أن المحكمة العليا في ليبيا أعلنت بطلان هذا التصويت، وشهد المؤتمر الوطني العام عدداً من المناورات السياسية والحزبية، ارتكزت على الولاءات الشخصية والمنافسة بدلاً من الركون إلى متطلبات المرحلة في ليبيا، والذي يعكس بدوره ضعف المجتمع الليبي. وجاء الانعطاف المهم مع بدء المجلس الوطني الانتقالي بمناقشة قانون "العزل السياسي" التي يمنع بموجبها ٣٦ فئة من المواطنين الذين كانت لهم صلة وعلاقات سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو اجتماعية، بالنظام السابق وبموجب مسودة ذلك المشروع يتم اقصاء رئيس الوزراء "في حينه" علي زيدان، ورئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف ومحمد جبريل، ويقضي مشروع القانون بتسريح فوري لعدد كبير من العاملين في إدارة الدولة والقضاء، والذي يعد معرقل إضافي لعمل الحكومة. وبدلاً من تعديل مسودة المشروع أصبحت محوراً لحملة مشحونة من قبل مؤيديه، الذي تصدر حزب العدالة والبناء الإسلامي بقوة تأييد القانون[٢٢]. ومع تمرير مشروع قانون العزل السياسي، تحت ضغط المليشيات المسلحة الموالية لمصراته، اتضحت سيطرة

الإسلاميين على المؤسسات في الحكومة الانتقالية، لاسيما المؤسسات الأمنية، إذا استطاعت تلك الجماعات اختراق المؤسسات الأمنية[٢٣].

يأتي هذا الاختراق الأمني في ظل تعاظم قوة ونفوذ القبائل الليبية عسكرياً وسياسياً داخل المجتمع الليبي، الأمر الذي يجعل صعوبة تأسيس نظام إداري جديد يمكن من خلاله إنهاء حالة الصراع على الموارد الاقتصادية، فالعديد من الباحثين يرون أن القبائل ستظل تتنافس وتتنازع على توزيع الانفاق الحكومي الممول من قبل عوائد النفط. يأتي تعاظم نفوذ القبيلة في ظل فراغ أمني ساد في ليبيا بعد اسقاط نظام القذافي، وعدم قدرة الدولة على توفير الحماية (للمواطنين، أو السياسيين، أو الدبلوماسيين)، وقد مثلت بنغازي مركز الصراع المسلح على النفوذ في القطاع الأمني، فقد شهدت محاولة اغتيال اللواء خليفة حفتر تعرض لها في بنغازي منتصف العام ٢٠١٤، تلاها الهجوم على القنصلية الأمريكية في ١١/أيلول/٢٠١٢[٢٤]. والتي أدت إلى مقتل السفير الأمريكي؛ واندفاع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل مباشرة واعتقال المشتبه بهم بهذه العملية.

حالة الضعف الأمني في ليبيا تعود وبحسب فريدريك ويرى إلى "النظام الأمني الهجين" وذلك بسبب عدم امتلاك السلطة الانتقالية القدرة على نزع سلاح المليشيات، بل ودمج جزء منها في الجيش الليبي على الرغم من قرار حلها في سبتمبر/٢٠١٢، والذي جعل المؤسسات المدنية عرضة للابتزاز من قبل المليشيات المسلحة بين الحين والأخر[٢٥].

وعلى الجانب السياسي، تعرض المؤتمر الوطني العام لانتقادات من قبل القوى المدنية والقبلية والمسلحين، بسبب تمديد عمله حتى كانون الأول/٢٠١٤، والتي كان من المقرر لها أن تنتهي في شباط/٢٠١٤. وسرعان ما تم حل الأزمة عبر اجراء الانتخابات البرلمانية في حزيران/٢٠١٤، شهدت تلك الانتخابات تراجع التيار الإسلامي لصالح التيار المدني. لكن تلك الانتخابات لم تنهي الصراع في ليبيا، بل برز الصراع بوجه أكثر وضوحاً في ظل موجود معسكرين متصارعين يملكان مشاريع سياسية متباينة، الأول يلتف حول عملية الكرامة، والثاني حول فجر ليبيا (والتي سنأتي على ايضاحها لاحقاً) واللذان يعكسان في الحقيقة إشكالية الصراع

الجيوسياسي التاريخي على من يقود ليبيا: برقة أم طرابلس[٢٦]. ومن ثم فأن معضلة فرض الأمن وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية، تصطدم بعدة إشكاليات جوهرية[٢٧]:

(١) تعقد عملية نزع سلاح الثوار: وذلك لوجود ما يقدر ١٢٥ألف شخص يحملون السلاح، فضلاً عن وجود أكثر من مئة ميليشيا مسلحة ثورة مقسمة على أساس مناطقي، تسيطر على مناطق ليبيا المختلفة وتمارس مهام الأمن الداخلي. في حين عجز المجلس الانتقالي ومن ثم الحكومة على أقناع هذه الميليشيات بتسليم السلاح، الأمر الذي يفسر ما أل إليه الحال بانقسام حكومي وانقسام مسلح بين الفصائل المسلحة.

(٢) الخلاف حول إدماج بقايا نظام القذافي: يوجد خلاف حاد داخل ليبيا ما بين رافض للمصالحة مع عناصر نظام القذافي، وبين رؤيا أخرى ترى ضرورة الإفادة من العناصر التي لم تتورط في قتل الليبيين، ويزداد الأمر سوء إذا ما تم الاستمرار بالعمل بقانون العزل السياسي.

(٣) تعقيدات تأسيس جيش وطني محترف: هناك صعوبة كبيرة تواجه عملية إعادة تأسيس جيش ليبي محترف، بعيد عن الانتماءات السياسية أو القبلية، لاسيما في ظل مطالب بتمثيل كافة مناطق ليبيا. وبالرغم من وجود نواة لجيش وطني، إلا أنه لم يكتسب الشرعية الكافية، في ظل سيطرة الميليشيات على منافذ الدولة وبعض المطارات، فضلاً عن افتقاره للتدريب والسلاح المتطور، ويزامن مع هذا التعقيد الصراع بين التيار الإسلامي والمدني والقبلي، وانضواء كلا منهم تحت جناح مسلح.

(٤) الفجوة بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية: ثمة فجوة أمنية وسياسية بين الشرق الذي بدأ الثورة ضد النظام، وبين الغرب الذي حسمها. فثوار المنطقة الشرقية بدو وكأنهم قوة عسكرية شرقية أكثر منها وطنية، بينما ثوار الغرب يغلب عليهم الطابع المدني الذي تعسكر بعد تغيير النظام، وبدأ حريصاً على المشاركة في السلطة، في ظل استمرار شكوكهم من الشرق. ويمكن الجزم أن هذه الفجوة إحدى تركات نظام القذافي الذي سعى إلى تركيزها.

المطلب الثاني
عوامل عدم الاستقرار في ليبيا

أولاً: العوامل الداخلية:

يمكن ارجاع السبب في عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، إلى عدة عوامل فعلى الجانب السياسي خرجت ليبيا من مركزية القوة التي كرسها نظام القذافي إلى لا مركزية الضعف، وتفكك السلطة لا الدولة. أما الجانب الأمني، فانتشار المليشيات المسلحة هي السمة البارزة. أما على الجانب المناطقي فأن النزعة نحو الفيدرالية والانفصال لازالت تهدد المشهد الليبي وتتخندق خلفها العديد من القبائل. وتنظيمات متشددة تتخندق تتخذ من السلاح وسيلة لفرض سلطتها على المشهد الليبي، وهذا بمجمله يجعل السلطة متفككة تتشابك وتتعقد بها المصالح[٢٨]. فالتحولات التي شهدتها ليبيا بعد العام ٢٠١١، اتسمت بالصراع على أكثر من مستوى، ولاسيما الجانب السياسي والاجتماعي بسبب انتشار السلاح. الذي تزامن مع انتشار القوى المتصارعة الراغبة بالقوة والسلطة والنفوذ، ومع عجز الحكومات الانتقالية أو المنتخبة في تقويض سلطة المليشيات، وتقويض سلطة المجتمع الأهلي (القبلي والديني والمحلي)، فإن التحديات في إرساء الاستقرار السياسي ستكون صعبة، بل أن ليبيا وعلى مدى السنوات القليلة التي تلت اسقاط نظام القذافي باتت توصف بأنها "دولة فاشلة".

هذا التفسير يستند إلى مجموعة ركائز ومعطيات، أولها أن الدولة –إن صح أن نطلق عليها دولة– والنظام السياسي تعرض لتجريف مؤسسي خلال حقبة حكم القذافي، وباتت عملية البناء تتطلب التفاوض والاتفاق بين القوى الرئيسية في المجتمع. تلاها تدخل حلف الناتو لدعم التغيير في ليبيا في العام ٢٠١١، الذي لم يسعى لتأسيس مؤسسة امنية وطنية. ومن ثم توغلت المليشيات المسلحة داخل المجتمع، بعد سيطرتها على مخازن الأسلحة وبات من الصعب تفكيكها، لاسيما وأنها تطورت وتشعبت واخذت أوجه سياسية واجتماعية بمرور الوقت. وحتى

عندما تسلم المجلس الوطني الانتقالي إدارة البلاد لم يستطع السيطرة عليها بسبب الارباك الذي المحيط بأي عملية تغيير سياسي، كذلك غياب المؤسسات، وما وجد تم القضاء عليه لارتباطه بحقبة حكم القذافي. وجاء بروز جماعات إسلامية متشددة، ولاسيما في شرق ليبيا، لتزيد من الأمر تعقيداً لكون لها أهداف وأجندة تتقاطع من اهداف الطبقة السياسية الرامية لبناء ليبيا وفق المنظور الوطني، في الوقت الذي تنامت النزعة الانفصالية والصراعات القبلية في مناطق الشرق والجنوب الليبي[٢٩].

برزت حالة أخرى في المشهد الليبي وهي توازن الضعف في التعامل مع قضايا بناء النظام السياسي والدولة بدأت مع تأسيس السلطة الانتقالية، وتوالت مع الحكومات الأخرى، وابرزها "النظام الأمني الهجين" لعدم امتلاك السلطة الانتقالية القدرة على نزع سلاح المليشيات واضطرارها لدمجها في الجيش، وعلى الرغم من صدور قرار بحلها في أيلول/٢٠١٢، إلا أن السلطة كثيراً ما كانت تلجأ لتلك المليشيات في حماية السفارات أو فض النزاعات القبلية وكما حدث عندما لجأت الحكومة إلى مليشيا درع ليبيا لأنهاء اشتباكات الكفرة، وبهذا فأن القرار الحل لم يكن فاعلاً على ارض الواقع. وتعرض المجلس الانتقالي لضغوط عند تشكيل لجنة الستين لسن الدستور، فقرر أن يكون بالانتخاب بدل التعيين تجنباً لمقاطعة الإقليم الشرقي، وبعد انتخاب المؤتمر الوطني العام في تموز/٢٠١٢ دفعت المليشيات الإسلامية والموالية لمصراته لإصدار قانون العزل السياسي، والذي جاء لتحجيم تحالف القوى الوطنية بعد فوزها بالمرتبة الأولى[٣٠]. ومع تقلص التيار الإسلامي لصالح تحالف القوى الوطنية الذي احرز ٣٩ مقعد من مجموع ٨٠ مقعد، إلا أن المعالم الشخصية التي يتمتع بها قادة الأحزاب ونواب تحالف القوى الوطنية كانت السبب خلف نجاحهم وعلى راسهم محمود جبريل وعبد المجيد مليقطة، أحد أهم تلك الشخصيات[٣١].

لكن نتائج تلك الانتخابات لم يشر إلى تغيير في ميزان القوى المحلية في ليبيا، بل على العكس أدت إلى تغير خريطة الصراع الليبي على مستوى الأطراف أو الدوافع الكامنة، وازدياد حالة التشظي، بالشكل الذي جعل البلاد منقسمة على المستوى السياسي والعسكري بعد

النصف الثاني من العام ٢٠١٤، وإن كانت تلك التغيرات ليست ببعيدة عن الابعاد القبلية في الجنوب الذي يمثل النزاع القبلي بين قبائل التبو والزاوية والطوارق السمة الغالبة، مع وجود أسباب مهمة متعلقة بقضايا النزاع على الأرض، والتهريب والتهميش. وهذه تمثل اهداف غير مباشرة، لكن الأهداف المباشرة خلف ما حدث في منتصف العام ٢٠١٤ في ليبيا يعود حالة التشظي والانقسام في القوى المتنازعة في ليبيا والاصطفافات التي تدور حولها التي برزت في عملية الكرامة وفجر ليبيا، والتي تعود إلى الأسباب التالية[٣٢] :

١– معسكر عملية الكرامة بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر في مايو/٢٠١٤، أسست لمواجهة الجماعات المتشددة في شرق ليبيا، حظيت تلك العملية بدعم العديد من القبائل الرافضين لحكم الإسلاميين المتشددين أمثال قبائل الزنتان، غريمة مصراته والكتائب المسلحة التابعة لها (الصواعق والقعقاع، والمدني)، كذلك تأييد القوى الفيدرالية بجناحها المسلح في برقة. أضف إلى ذلك القوات النظامية في طبرق، وقوات الصاعقة في بنغازي. وقد امتلكت العملية دعماً سياسياً هو تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل علاوة على بعض الاحزاب الصغيرة، ذات الإتجاه القومي والفيدرالي والملكي وبقايا نظام القذافي. كما حظيت العملية دعماً لاحقاً من قبل مجلس النواب وحكومة الثني التي عدت العملية ضمن نطاق الجيش الليبي. وكانت أولى أهدافها تطهير ليبيا من الجماعات الإسلامية المتشددة التي تصاعدت تهديداتها في شرق ليبيا، ثم اتسعت سقف المطالب من خلال المطالبة بتجميد المؤتمر الوطني العام الذي يهيمن عليه الإسلاميين في مصراته. واستطاع الجناح السياسي لمعسكر الكرامة الحصول على الغلبة في الانتخابات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٥/حزيران/٢٠١٤، ما شجعه على تويع اهداف عمليته العسكرية لتشمل الدفاع عن شرعية مجلس النواب الذي انتقل إلى طبرق، وحكومة الثني في البيضاء. وعلى الرغم من الخلاف بينهم إلا أن ما يجمعهم: العداء للتيار الاسلام بشقيه المسيس والمسلح، ومساعي قوى النظام السابق السياسية أو القبيلة في الحفاظ على مصالحها المهددة بعد اصدار قانون العزل السياسي. كذلك الرغبة في

التقليل من مركزية طرابلس في السياسة الليبية لاسيما من قبل القوى المتواجدين في شرق البلاد.

٢- معسكر "فجر ليبيا" المكون من تحالف مسلح بين مجموعة من المليشيات الإسلامية والقبلية التي تنتمي إلى عدة مدن في غرب ليبيا، وهي مدينة مصرته وطرابلس والزاوية وزليتن وغريان. واطلق هذا الاسم على الحملة العسكرية التي قامت بها المجموعة في تموز/٢٠١٤، وكانت تهدف من حملتها العسكرية دعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي، الذي سيطر عليه الإسلاميون، بعد تحالف حزب العدالة والبناء –الذراع السياسية لجماعة الإخوان– وكتلة الوفاء للشهداء ذا التوجه الإسلامي. كذلك الحد من المكاسب الميدانية والسياسية لعملية "الكرامة" في شرق ليبيا، بعد تراجع الإسلاميين في مجلس النواب، ومن سيطرة مليشيات الزنتان على مطار طرابلس، ومن ثم تعزيز نفوذ التحالف الاسلامي–المصراتي على العاصمة طرابلس، لاسيما منطقة الجبل الغربي التي تمثل جبهة الصراع لاقتصادي لمن ملك التجارة الحدودية مع تونس والجزائر. أما عسكرياً فقد ضمت قوات فجر ليبيا مجموعة من المليشيات الرئيسية ذات الانتماءات الإسلامية والقبلية، منها مليشيا درع ليبيا وتعد القوة شبه الرسمية للنظام الانتقالي، فضلاً عن غرفة عمليات الثوار التي يرتبط تكونها بمدنية مصراته، وترتبط تكوين القوة بمجموعة وحدات تابعة لوزارة الدفاع والداخلية. واستقطبت لاحقاً مليشيا فجر ليبيا مجموعات شبابية عرقية من جبل نفوسة، وبعض المناطق الامازيغية، مثل القلعة والكفرة. وتحالف معاها في المنطقة الشرقية ما سمي "مجلس شورى بنغازي" التي وقفت بالضد من عملية الكرامة، فضلاً عن كتيبة أنصار الشريعة، وكتبة ١٧فبراير. وعلى الجانب السياسي، فأنها أيضاً تملك جناحاً سياسياً على المستوى السياسي والحزبي والحكومي والتشريعي، من أبرزها: الاحزاب الإسلامية بشقيها السلفي والإخواني، لاسيما حزب العدالة والبناء –الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين– إلى جانب حزبي الامة والوطن ذات التوجه السلفي، وكتلة الوفاء للشهداء الإسلامية المشاركة في المؤتمر الوطني العام، وحكومة عمر الحاسي، ورئاسة أركان الجيش.

هذا الصراع بين المعسكرين أدى إلى انقسام حكومي بين حكومة معترف بها دولياً بقيادة عبد الله الثني ومدعومة من قبل معسكر عملية الكرامة، وبين حكومة غير معترف بها دولياً برئاسة خليفة الغويل مدعومة من قبل معسكر فجر ليبيا، وتدير العاصمة طرابلس والمناطق الغربية من ليبيا، وحتى الاتفاق الذي ابرم بين الفرقاء السياسيين في ١٧ ديسمبر٢٠١٥ برعاية الأمم المتحدة في المغرب بمدينة الصخيرات، نجح في تسوية مؤقتة للصراع، ولم يقدم حل جذري يخفف من حدتها أو إدارة الصراع للمشكلة. فالاتفاق بمجمله استهدف توحيد السلطة ومؤسسات الدولة التي انفرط عقدها بعد تنازع برلماني وحكومتي الشرق والغرب على الشرعية[٣٣]. واستمرت ليبيا على هذا الوضع لحين التوصل لاتفاق على حكومة الوفاق الوطني في نيسان/٢٠١٦، بعد تخلي خليفة الغويل عن السلطة حقناً للدماء، ويبقى المستقبل القريب يشير إلى استمرار مؤشرات الصراع حتى وإن تم الاتفاق السياسي بين الفرقاء السياسيين.

واستمرار الصراع يعود لاستمرار أسبابه، التي تؤدي إلى بقاء مصادر عدم الاستقرار السياسي الظاهرة الأبرز في ليبيا، والتي اجمالها بالآتي[٣٤]:

(١) ميراث القذافي والشكل الغريب للنظام السياسي في ليبيا، والنمط الغريب والمختلف عن باقي الدول.

(٢) انتشار السلاح وعدم قدرة الدولة على السيطرة عليه، وازداد الأمر تعقيداً مع سيطرة بعض القبائل على السلاح والذي رات فيه مصدراً لقوتها، في مجتمع يمتاز بهيمنة القبيلة فيه.

(٣) أسباب أخرى متعلقة بغياب المصالحة الوطنية، والإصرار على إقصاء الأخر، فضلاً عن انعدام الثقة بين الشعب والسلطتين التشريعية والتنفيذية، لاسيما في الصراع السياسي الحاد الذي اندلع منتصف العام ٢٠١٤، ويأتي هذا في ظل غياب ثقافة الديمقراطية عن المجتمع الليبي، مقابل علو الثقافات التقليدية التي من شأنها تذكي التعصب والاقصار بدل لغة الحوار والتسامح.

(٤) التجاذبات المناطقية بين الشرق والغرب، والتجاذبات الأيديولوجية والسياسية بين التيارات الإسلامية والتيارات المدنية، وبين العسكر والمليشيات المسلحة.

أولاً: العوامل الخارجية :

عدت ليبيا التجربة الاولى التي شهدت تدخلاً خارجياً عسكرياً مباشراً تحت مظلة حلف الناتو ضمن بلدان ما سمي "بالربيع العربي"، وبالطبع أن لهذا التدخل أسبابه المرتبطة بطبيعة التحالفات والمصالح الاستراتيجية الدولية، وما الدافع الإنساني وحماية المدنيين سواء ذريعة تخفي ورائها صراع المصالح الدولية على ليبيا.

يبقى السؤال لما ليبيا؟، فمن الطبيعي أن لهذا التدخل أسبابه الاستراتيجية البعيدة المدى، اذ أن ليبيا تقع في موقع استراتيجي مهم للغاية، ونقطة التقاء بين أوربا والوطن العربي وأفريقيا، وكان التنافس الدولي على ليبيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية هو الدافع نحو استقلالها للحيلولة دون استئثار قوة ما للسيطرة عليها. كما بينت سياسات القذافي الفريدة أن من يسيطر على ليبيا يمكن أن يهدد أمن هذه الأقاليم مجتمعة واستقرارها. يضاف إلى ذلك أن ليبيا تعد من البلدان المنتجة للنفط وتقدر حصتها الحالية من انتاج النفط حوالي ٢% من الإنتاج العالمي، وتحتل ليبيا المركز الخامس عالمياً في احتياطات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين. فضلاً عن ذلك توافر في ليبيا مصادر الطاقة البديلة عبر استغلال الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح والحرارة الكامنة بالصحراء الليبية التي مصدر مثالي للطاقة البديلة يمكن لبدان القارة الاوربية الاعتماد عليها، لاسيما في ظل اتساع أسباب التلوث في بلدان أوربا، كما أن وزارة الطاقة الأمريكية ترى في المناخ الليبي مكاناً مناسباً لتطوير تقنية الطاقة البديلة[٣٥]، وبهذا تعد ليبيا أحد أهم مصدر الطاقة المتعددة في المستقبل المنظور.

هذه الأهمية الاستراتيجية التي تمتاز بها ليبيا تبرر السبب وراء التدخل العسكري المباشر من قبل الناتو والذي كان يسير ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في دعم نظرية الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية لإعادة هيكلة الشرق الأوسط، وكان يقف ورائها عقلية صانع القرار الفرنسي والبريطاني الذي رفض الاذعان للقيام بمساع دبلوماسية جادة في ليبيا، والاصرار على التدخل لكن بشرطين الأول مظلة الناتو، والثاني مشاركة الحليف الاكبر وهي الولايات المتحدة الأمريكية[٣٦]. ومع حصول الحلف على موافقة مجلس الأمن الدولي وفقاً لقرار

المرقم ١٩٧٣، الذي أكسبه الشرعية للتدخل ولاستمرار التدخل أيضاً بعد انتهاء العمليات العسكرية، اذ نص على[٣٧]:

١. تخويل الدول الأعضاء اتخاذ كافة التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمناطق التي يقطنها المدنيون المهددون بالهجمات.

٢. استبعاد استخدام قوات الاحتلال الأراضي الليبية.

٣. تشديد الحظر على تصدير الاسلحة إلى ليبيا بدعوة جميع الدول الأعضاء إلى تفتيش كافة السفن والطائرات القادمة من ليبيا والذاهبة إليها

٤. توسيع تجميد الارصدة الليبية بما فيها سلطة الاستثمار الليبية والبنك المركزي الليبي، وشركة النفط الوطنية الليبية.

وعلى الرغم من أن هذا التدخل كان له الدور المباشر في اسقاط القذافي، غير أن هذا التدخل كان أحد الأسباب المباشرة في تفجر الساحة الليبية، فثمة تيارات ترى أن وجود بعض القواعد العسكرية للناتو بمثابة إعلان احتلال، وحتى مع رفض كل القوى السياسية للنفوذ الخارجي، إلا أن أغلب الدلائل تشير إلى رغبة الشركات الغربية في المساهمة في إعادة اعمار ليبيا للفوز بأكبر حصة من عقود الاعمار واستثمار[٣٨]. ومن ثم كان الإصرار على التدخل سواء بسبب الرغبة للتخلص من القذافي أو الهيمنة على مصادر الطاقة أو الفوز بعقود اعمار، جلب تأثيرات كارثية على ليبيا. فالإصرار الأمريكي وحلفاؤها على التدخل العسكري رغم الإدراك المسبق أن اسقاط القذافي سيفضي إلى فوضى تتعدد بها الشخوص والقيادات والمصالح والأهداف والتوجهات، والمختلفة كذلك بالمستويات تتوزع بين القبلي والديني والجهوي والعسكري، الأمر الذي دفع وزير الدفاع الفرنسي للقول أن جنوب ليبيا تحولت إلى وكر للأفاعي، وبعض المحللين الغربين كانوا قد حذروا من أن التدخل العسكري سيفضي إلى أوضاع مشابهة لتلك التي عرفتها الصومال من انتشار مفرط للسلاح وتعدد المليشيات المتنافسة والمتصارعة[٣٩]، وعليه كان التدخل أحد المدخلات المهمة في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من قبل الأمم المتحدة في التوفيق بين الفرقاء

السياسيين لاسيما بعد ازمة ٢٠١٤[٤٠]، إلا أن تلك السياسة جاءت لحل المشاكل وليس لتجنب حدوثها، وإن كان هذا لا يلغي كون تلك الجهود الحثيثة والضغط المستمر على الفرقاء السياسيين مكن الأمم المتحدة من التوصل لاتفاق بينهم يستند على التوصل لتشكيل حكومة وفاق وطني بعد عدد من الجولات واللقاءات وتلكؤ العديد منها، لحين نجاحها في نيسان/٢٠١٦، بالتوصل على تشكيل حكومة معترف بها دولياً وعربياً، حظيت بموافقة وترحيب محلي بعد صراع على السلطة بين حكومتين.

أما على صعيد الدور العربي، فأنه غالباً ما يأتي متأخراً أو لا يأتي. لكن فيما يتعلق بالأزمة الليبية فقد كان هنالك اعتراض سياسي لسياسة القذافي، إزاء المحتجين، كما كان هنالك شبه تأييد غير معلن لعملية اسقاطه. لكن مع اسقاط القذافي والتداعيات التي ترافقت بعد ٢٠١١، حاولت الجامعة العربية (وضمن امكانيتها) التدخل لرأب الصدع بين القوى السياسية الليبية، ومع انقسام الحكومة الليبية منتصف العام ٢٠١٤، قامت الجامعة العربية بأجراء المشاورات مع مختلف الأطراف المعنية بالأزمة الليبية بهدف محاولة وضع الحلول وتحقيق المصالحة الوطنية الليبية وبناء مؤسسات جديدة للدولة الليبية[٤١]. وان كانت شدة الصراع اقوى من لغة الحوار.

أما دول الجوار الإقليمية المعنية بشكل مباشر بتطور مسار الأزمة الليبية لأسباب عدة تأتي في مقدمتها التنافس بين تلك القوى والرغبة في الهيمنة على ليبيا بوسائل مختلفة، ومن شأن هذا التنافس أن يزيد من حدة الصراع في المشهد الليبي للتقاطع في الرؤى والأفكار والمصالح. ويمكن تصنيف تلك القوى إلى محورين، أولهما مصري امارتي جزائري يدعم معسكر الكرامة، والثاني قطري تركي سوداني يدعم معسكر فجر ليبيا. لكن هذه المحاور ليست متجانسة بالرؤى والأفكار بقدر ما هي تتقارب في وجهات النظر، وذلك لأن لكل طرف مصالحه الخاصة.

ففيما يتعلق بالمحور المصري–الجزائري–الإماراتي: يتهم معسكر فجر ليبيا كل من مصر والامارات بالمشاركة في دعم عملية الكرامة، من خلال القصف الجوي لمناطق شرق ليبيا، على الرغم من نفي البلدين بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا. أما الجزائر فأنها تحاول لعب دور

الوسط بين كل الفرقاء السياسيين، على الرغم من معارضتها للتيار الإسلامي النافذ في ليبيا خشية امتداده إلى الجزائر، والذي يتعارض مع طبيعة الحكم في الجزائر، إلا أن السياسة الجزائرية تحاول عدم استفزاز أي من الأطراف، وتدعم طرف سياسي يقترب من وجهة نظرها ويلتقي مع مصالحها، كما تستهدف الجزائر قطع أي خطوط اتصال لدعم المسلحين المتشددين ونظرائهم في الداخل الجزائري أو في محيطها من جانب شمال دولة مالي. في حين يزداد الوضع تعقيداً في مصر التي مرت بثورتين، فقد اسقطت النخبة الحاكمة في مصر حكم الاخوان في مصر منتصف العام ٢٠١٣، وهي بالتالي تعارض أي تيار أو جماعة مسلحة افكارها تقترب من جماعة الإخوان المسلمين، فضلاً عن كونها تسعى لتأمين شرق ليبيا من تهديدات تسريب السلاح، والمقاتلين، والحفاظ على العمالة المصرية في ليبيا. وتعد تلك القضايا أحد الأسس المهمة للحفاظ على الأمن القومي المصري، بما يتطلب دوراً مباشراً وفعالاً في الساحة الليبية لتأمين حدودها وأمنها الداخلي. أما الامارات التي دخلت على خط الأزمة الليبية ضمن التغير في سياستها العربية بعد الثورات العربية، وتحالفها مع مصر بعد ٣٠/ يونيو/٢٠١٣ لمواجهة التيارات الإسلامية، فضلاً عن الصراع الخليجي–الخليجي على مساحة النفوذ في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١[٤٢].

أما المحور القطري التركي السوداني: فقد اتهمت بشكل مباشر حكومة الثني بدعم قطر والسودان مليشيا فجر ليبيا بالأسلحة، أما فقد أرسلت مبعوثاً خاصاً إلى طرابلس التقى فيه عمر الاسي رئيس وزراء الحكومة الداعمة لميليشيا فجر ليبيا، إلا أن تركيا تؤكد على دعمها لجهود الأمم المتحدة في الحوار بين اطراف النزاع. ويرتبط الدعم التركي والقطري بالتمويل من خلال دعم الثوار ضد القذافي، ومن ثم الاعتراف المبكر بالمجلس الوطني الانتقالي، وتقديم تركيا العديد من القروض للمساعدة في اعمار ليبيا. أما الموقف السوداني، فهنالك تقارب أيديولوجي بين النظام الحاكم في السودان والمعسكر المصراتي في غرب ليبيا، كذلك من مصلحة السودان تامين الحدود الجنوبية الليبية من أي تهديد قد يمتد للسودان[٤٣]. وعليه فأن الأطراف الإقليمية كلا له مصالحه في التدخل وحماية أمنه القومي، بالشكل الذي يعزز الصراعات الداخلية ويزيد من حدتها وصعوبة إيجاد حل جذري لها. على الرغم من حدة تلك الانقسامات والتقاطعات قد

تراجعت مع نهاية العام ٢٠١٥، بسبب خشية اغلب دول الإقليم من امتداد تلك التأثيرات إليها، وبدا أن هنالك تواجه عام نحو تسوية الصراع الليبي من قبل مصر والجزائر وتونس وتركيا وقطر والامارات من خلال دعم مخرجات الحوار الليبي، وحكومة الوفاق، مع الإقرار بتباين المصالح والحسابات(٤٤).

الخاتمـــــة

لم تقدم الثورات والحركات الاحتجاجية النتائج المرجوة للبلدان التي خرجت من أجل التغير والاصلاح والبحث نحو حياة كريمة يصان بها كرامة وهيبة المواطن العربي، وتباينت حدة التغير من بلد إلى أخر، فالبعض شهد تغير جزئي والبعض في انتظار التغير، والبعض سار نحو الفوضى والفشل. وقد كانت ليبيا أحد أكثر الدول التي تعرضت لدمار نتيجة لإسقاط نظام القذافي. على الرغم من أنها كانت من بين الدول الاكثر حاجة للتغير الجذري الشامل في بنية الدولة الليبية، هذا أن صح أن نطلق عليه دولة وفقاً للمنهج المؤسساتي. وذلك لآن نظام القذافي لم يسعى لبناء مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية، بل عمل على تكريس مؤسسات خاصة ترتبط به، وتسعى لحمايته. وعلى الجانب الاجتماعي كان يدعم القذافي المجتمع الاهلي ويسعى في تكريسه.

ومن ثم كان اسقاط النظام اسقاط لأركان الدولة في ليبيا بسبب حالة الفراغ التي تركها غياب هرم السلطة، وهذا الأمر جعل الحكومات المتعاقبة تصطدم بمصاعب ايجاد ارضية مناسبة للبناء، تضافرت تلك المصاعب مع انتشار السلاح بشكل مفرط بين العديد من القوى الصاعدة في ليبيا بعد القذافي، والتي وجدت في التدخل الخارجي، وتحديداً حلف الناتو المبرر في استخدام القوة، وهذا الرأي تبناه القوى الإسلامية المتشددة التي لها اهداف اممية عابرة للدولة الوطنية، وتتقاطع بشكل جذري مع القوى السياسية الرامية لتأسيس دولة ليبية مدنية. وازداد الأمر تعقيداً مع ولوج تلك القوى عبر المسار السياسي الليبي، واتخاذها ممثلين في الحكومة والبرلمان، فضلاً عن الابقاء على الجناح العسكري مسيطراً على الساحة الداخلية الليبية.

هذا بمجمله أوجد صراع حاد وتنافس بين القوى الليبية والأجنحة العسكرية والمليشيات المسلحة، للحد الذي أدى إلى نشوء حكومتين مع منتصف العام ٢٠١٤، أحدها معترف به دولياً والأخر غير معترف بها دولياً لكنها تحظى بالمشروعية من قبل شريحة من الشعب الليبي، واستمرت تلك الاشكالية قرابة العامين بذلت الامم المتحدة دوراً في تقريب وجهات. وكان لهذا الانقسام الحكومي ومن قبله ضعف المجلس الانتقالي المؤقت والبرلمان المنتخب في العام ٢٠١٢،

دوراً في فتح الباب للتدخلات الإقليمية والدولية، وبعض القوى الإقليمية تحاول التدخل في ليبيا لضبط مسار الصراع وعدم خروجه عن نطاق سيطرتها، بسبب خشية تأثير ذلك الصراع على تلك البلدان وعلى أمنها القومي، واكثر البلدان حساسية ازاء عدم الاستقرار في ليبيا مصر والسودان والجزائر.

وفق تلك الرؤى والتقاطع بالمصالح بين الداخل والخارج، ينذر ببقاء حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، بل أن ليبيا من ضمن الدولة المرشحة للتقسيم أو التجزئة.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

١)يوسف محمد الصواني، د. ريكاردو رينيه لاريمونت (تحرير)، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت ،٢٠١٣، ص١٢٠–١٢١.

٢)نقلا عن: زياد عقل، عسكره الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ١٨٤، القاهرة، أبريل /٢٠١١،، ص ٧٢.

٣)المصدر نفسه، ص١٢١.

٤)د. نزار عبد القادر، الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس – بيكو جديد، مطبعة شمص، بيروت، ٢٠١١، ص ٦٧–٦٨.

٥)المصدر نفسه، ص ٦٨.

٦)المصدر نفسه، ص ٦٩.

٧)د. دهام العزاوي، وآخرون، ليبيا...من انقلاب الزعيم إلى ثورة الشعب، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠١٢، ص٢٥.

٨)د. يوسف محمد الصواني، د. ريكاردو رينيه لاريمونت (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.

٩)لمزيد من التفاصيل حول نص الإعلان الدستوري ينظر في: يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٩٥)، بيروت، يناير /٢٠١٢، ص ٢٠–٢٣.

١٠)محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٧)، القاهرة، يوليو/٢٠١٤، ص١٣٠.

١١)د.خالد حنفى على، مسارات التحول في النزاع الليبي مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، القاهرة، يناير/٢٠١٥، ص١٥٢.

١٢)يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

١٣)زايد عبيد الله مصباح، إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٣)، بيروت، سبتمبر /٢٠١٢، ص٨٤.

١٤)د. دهام العزاوي، وآخرون، ليبيا...من انقلاب...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

١٥)المصدر نفسه، ٣٦-٣٧.

١٦)د.يوسف محمد الصواني، د. ريكاردو رينيه لاريمونت (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ٢٣٩.

١٧)المصدر نفسه، ص ٢٣٨-٢٣٩.

١٨)د.نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

١٩)د.يوسف محمد الصواني، د. ريكاردو رينيه لاريمونت (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

٢٠)مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٠٦)، كانون الأول/ ٢٠١٢، ص ١٢٣-١٢٤.

٢١)انتوني دوركن، النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال افريقيا، دراسات عالمية، العدد(١٣٥)، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص٢٩.

٢٢)المصدر نفسه، ص ٣١.

٢٣)د. خالد حنفي علي، حدود خطرة: مداخل مصرية للتعامل مع الجوار الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٧)، القاهرة، يوليو/٢٠١٤، ص ٩٧.

٢٤)لمزيد من التفاصيل، ينظر في هذا: فولفرام لاخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، دارسات عالمية، العدد(١٢٠)، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٤٥-٥١.

٢٥)د. خالد حنفي علي، مسارات التحول في النزاع الليبي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

٢٦)المصدر نفسه، ص ١٥٣.

٢٧)د. خالد حنفى، معضلة إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٨)، القاهرة ، أبريل/٢٠١٢، ص٧٦.

٢٨)د. خالد حنفي علي، حدود خطرة...، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

٢٩)د. خالد حنفي علي، مسارات التحول...، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

٣٠)المصدر نفسه، ص ١٥٣.

٣١)لمزيد من التفاصيل، ينظر: فولفرام لاخر، مصدر سبق ذكره، ص ١٧–١٨.

٣٢)د. خالد حنفي علي، مسارات التحول...، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣– ١٥٤.

٣٣)د.خالد حنفي علي، الأزمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الانفاذ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، القاهرة، يوليو/٢٠١٦، ص١١٨.

٣٤)محمد السنوسي الداودي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

٣٥)يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٣١)، بيروت، كانون الثاني/٢٠١٥، ص ٩–١٠.

٣٦)احمد سعيد نوفل، واخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ص١٢٩،١٣١.

٣٧)د.عمر عاشور، الدولة الفاشلة في ليبيا، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٥)، القاهرة ، يوليو/٢٠١١،ص ٢٢

٣٨)د. مبارك احمد، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٥)، القاهرة، يناير/٢٠١٤، ص١٤٢.

٣٩)يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا...، مصدر سبق ذكره، ١٩.

٤٠)لمزيد من التفاصيل ينظر في هذا: د.خالد حنفي علي، معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢٠٣)، القاهرة، يناير/٢٠١٦، ص ١٠٠–١٩٥.

٤١)محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن...، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

٤٢)د. خالد حنفي علي، مسارات التحول...، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

٤٣)المصدر نفسه، ص ١٥٥–١٥٦.

٤٤)د.خالد حنفي علي، الأزمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الانفاذ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

Political instability in Libya: a study of internal and external factors

Assistant Professor. Dr. Sudad Mawlood Sabe
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University

Abstract

Libya presents the experience of the failed state model after the so-called "revolutions of the Arab Spring". The full absence of institutions under the Gaddafi regime, and the quick moving into pluralism, but in its unhealthy form. Such pluralism was a reflection of the multi-tribal and territorial, religious, ideological plurality. Kind of internal conflict was arisen, because of the sharp intersection among those forces, turning most often into internal fighting between the conflicting parties which was supported by regional and international intervention making the Libyan issue more complicated problem.